الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.751 (B)

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السادسة والثلاثون

محضر موجز للجلسة ٧٥١ (القاعة باء)
المعقودة في المقر، نيويورك، الخميس، ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة زيرداني

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري السادس للمكسيك

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

06-47153 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقرير الدوري السادس للمكسيك (CEDAW/C/MEX/6 و CEDAW/C/MEX/Q/6 وAdd.1)

١ - بناء على دعوة الرئيسة، جلس أعضاء وفد المكسيك إلى مائدة اللجنة.

٢ - **السيدة اسبينوزا توريس** (المكسيك): قالت إن دولة المكسيك وضعت إطارا قانونيا ومؤسسيا يرمي إلى القضاء على التمييز والإقصاء، من المجتمع لا سيما إذا كان ذلك سيستهدف المرأة وفئات أخرى. وقد تم تعديل الدستور السياسي في عام ٢٠٠١ لجعل عدم التمييز حقا فرديا يمكن إنفاذه ضد كل من الدولة والأفراد. ووفقا لهذا التعديل، يجب ألا تقتصر القوانين الفرعية على حظر التمييز بل تشمل أيضا اتخاذ إجراءات إيجابية للتأكد من أن كل شخص يستطيع الاستفادة من التنمية. وقد تم إنشاء مجلس اتحادي لمنع التمييز والقضاء عليه، وأدى ذلك إلى إنشاء برنامج وطني واتفاق وطني للمساواة ولمكافحة التمييز. وفي عام ٢٠٠٥، وافقت الهيئات التشريعية على اقتراح رئاسي لإجراء تعديل دستوري بشأن حقوق الإنسان. وتم أيضا، في الحكومة الحالية، سن قانون عام للمساواة بين النساء والرجال، وينص على إنشاء نظام وطني وبرنامج وطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز.

٣ - وفي بداية الحكومة الحالية، تم رفع مستوى المعهد الوطني للمرأة ليصبح بدرجة وزارة، وفقا لولاية بيجين. وبعد مرور ست سنوات، أصبح المعهد وكالة رائدة في مجال شؤون المرأة. وبفضل جهود المعهد، وضعت جميع الولايات، وعددها ٣٢ ولاية في الاتحاد، آليات للنهوض بالمرأة. ولدى ١٠ في المائة من حكومات البلديات كذلك مثل هذه الآليات، وتقوم ٣٠ في المائة من هذه البلديات بالتحضير لآليات مماثلة. وأنشأ مجلس النواب مركزه الخاص للدراسات النسائية والنهوض بالمرأة.

٤ - ويتألف مجلس إدارة المعهد الوطني للمرأة من ممثلين من الحكومة الاتحادية، أي فروع الدولة الثلاثة، والمجتمع المدني. وتقوم المائدة المستديرة المشتركة بين الوكالات لمكافحة العنف، والتي تتضمن كلا من الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بتسهيل عملية التنسيق. والبرلمان النسائي، الذي تدعوه لجان المساواة بين الجنسين التابعة للهيئة التشريعية إلى الاجتماع سنويا هو بمثابة جسر بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. ومكّن، للمرة الأولى، البرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز الإدارة الاتحادية من تقديم تقارير عن التدابير المتخذة لإحراز تقدم في مجال شؤون المرأة. ووضعت أيضا الحكومات في الولايات وعلى مستوى البلديات برامجها النسائية الخاصة بها.

٥ - ونجح البرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز في توحيد شبكة السياسات والمشاريع التي تتألف من ٧٦ وحدة نسائية ووحدة اتصالات في الإدارة الاتحادية. وقد تم زيادة تعزيز هذه الشبكة عن طريق برنامج دعم مراعاة المنظور الجنساني، الذي ساعد على تحديد الممارسات التمييزية. وبحلول عام ٢٠٠٦، سوف تعتمد ٢٠ مؤسسة اتحادية البرنامج. وسمح القانون المتعلق بالخدمات المهنية في الإدارة الاتحادية لعدد أكبر من النساء بشغل مناصب رفيعة المستوى. فتعميم مراعاة المنظور الجنساني هو مبدأ توجيهي في الخدمة المدنية.

٦ - وفيما يتعلق بالميزانيات، تم تخصيص ٢,١٥ في المائة من الميزانية الاتحادية للبرامج النسائية في عام ٢٠٠٢، وتلقت هذه البرامج في عام ٢٠٠٦ أكثر من ٢٣ في المائة منها. وازداد عدد البرامج الاتحادية المعنية بالمرأة من ٢٥ في عام

٢٠٠١ إلى ١٧٩ في عام ٢٠٠٦. وتحسن تنفيذ المبادئ التوجيهية للبرامج الاجتماعية، شأنها في ذلك شأن رصد وتقييم الميزانية الاتحادية. ومنذ عام ٢٠٠٤، نصت ميزانية الإنفاق على أن تقييم برامج التنمية الاجتماعية ينبغي أن تتضمن بابا عن أثرها على الرفاهية، والإنصاف، والمساواة، وعدم التمييز ضد المرأة.

٧ - وقالت إن خطة التنمية الوطنية تشدد على بناء ''ثقافة تقييم'' لتحسين تمثيل السياسات العامة، والتأكد من أن الموارد تستخدم بشكل فعال، لا سيما لصالح أكثر الفئات فقرا من السكان. وقد بذلت الإدارة الحالية جهودا خاصة لوضع إحصاءات عن مركز المرأة وجعلها تتسم بطابع منهجي. وبالإضافة إلى نظام التفاعل المستخدم في متابعة الاتفاقية، أنشأت الإدارة نظاما حكوميا للمؤشرات النسائية يشمل ٨٠ مؤشرا اجتماعيا - اقتصاديا لإجراء دراسات تشخيصية على المستويين الحكومي والبلدي. وتم الانتهاء من إعداد الدراسة الاستقصائية السكانية الوطنية الثانية، التي وردت فيها إحصاءات عن إعداد إحصاءات للتميز موزعة بحسب الجنسين في جميع الفئات، كما قامت الحكومة بعدد من الدراسات الاستقصائية لإبراز الواقع ومدى حجم العنف الموجه ضد المرأة. وأكثر الدراسات شمولا هي الدراسة الاستقصائية الوطنية لديناميات علاقات الأسر المعيشية. وسوف يتم عقد الاجتماع الدولي السابع المعني بالإحصاءات النسائية في عام ٢٠٠٦. وتمخضت الدراسة الاستقصائية الوطنية الأولى التي أجريت في عام ٢٠٠٥ حول التمييز في المكسيك عن بيانات مفيدة لإجراء مناقشة عامة حول الموضوع.

٨ - وتم تلخيص السياسات الوطنية المكسيكية في الاستراتيجية المعنونة ''مَعَكم''، التي تضع في الاعتبار العلاقة الوثيقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويعالج برنامج الفرص المسائل الرئيسية المتعلقة بالفقر. وبفضل هذا البرنامج، يتلقى أكثر من ٢٥ مليون فقير في المكسيك الدعم في مجال التعليم والصحة والغذاء. وشدد تقييم خارجي لبرنامج الفرص على أهمية الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعويض النساء عن ما تواجهه من أضرار.

٩ - وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، بفضل برنامج تكافؤ الفرص، كان عدد الأيام التي كانت فيها البنات مريضات أقل من عدد الأيام التي كان فيها البنين مرضى، كما استخدمن خدمات الصحة العامة بصورة أكبر، وأدى ذلك إلى تكبد نفقات طبية أقل بسبب عدم استخدام الخدمات الصحية الخاصة. كما أن خدمات الصحة الإنجابية موجهة نحو الاحتياجات المحددة للمرأة. ومما له أهمية كذلك برامج التثقيف الصحي لكل من الطلاب والطالبات في المرحلة الثانوية. وإن أكثر من ٨,٥ مليون شخص، ٤١ في المائة منهم ينتمون إلى مجتمعات الشعوب الأصلية، استفادوا من برنامج التأمينات الشعبية التي وضعتها الإدارة. ويقدم هذا البرنامج الرعاية الصحية المجانية، بما في ذلك معالجة الفقراء من النساء من سرطان عنق الرحم والحالبين والثديين. وتعطى الأولوية للأسر المعيشية التي على رأسها امرأة.

١٠ - وأضافت أن برنامج ''بدء الحياة على قدم المساواة'' يركز على الحد من الوفيات بين الأمهات، من خلال تحسين الصحة العامة، والتغلب على العيوب في الخدمات المقدمة إلى المرأة. وخلال السنوات الخمس من عمل البرنامج، انخفض عدد الوفيات بين الحوامل أو أثناء الولادة بحوالي ٢٠ في المائة. وتعود كثير من حالات الوفيات إلى التأخير في نقل المرأة إلى مرافق الرعاية الطبية التي تستطيع أن تقدم الرعاية اللازمة.

١١ - وقالت إن لدى المكسيك التزاما أخلاقيا تجاه السكان من الشعوب الأصلية. وعليه فإن الإدارة زادت الموارد وعززت المؤسسات لتصحيح العيوب في البرامج التي

تستهدف السكان من الشعوب الأصلية، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والفتيات. وقد تم وضع سياسات عامة جديدة لتلبية احتياجات ومطالب المرأة في مختلف المناطق وبالنسبة لمختلف الجماعات الإثنية، لا سيما في مجال الصحة والتعليم والغذاء. وتم بصفة خاصة إنشاء مراكز صحية للنساء اللاتي ينتمين إلى الشعوب الأصلية في سياق برنامج رائد نموذجي يُعنى بالرعاية الصحية والعنف المترلي.

١٢ - وفي ميدان التعليم، تم القيام بمشاريع لتحسين فرص حصول الفتيات اللاتي ينتمين إلى الشعوب الأصلية على التعليم، فضلا عن إبقائهن في المدارس وأدائهن فيها. وتشمل الجهود الرامية إلى الحد من الفقر استراتيجية تنمية السكان من الشعوب الأصلية، ويتم تنفيذها في ٥٠ بلدية عدد سكاها من الشعوب الأصلية يصل إلى ٩٢ في المائة. وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين نوعية السكن، وتعزيز محو الأمية والالتحاق بالمدارس، ومساعدة الأشخاص في المجالات الرئيسية الأخرى. ويقدم برنامج المنظمة الإنتاجية للنساء اللاتي ينتمين إلى الشعوب الأصلية المساعدة لتنظيم الأنشطة الإنتاجية من وجهة نظر إنسانية، من خلال التركيز على الاستدامة والتنوع الثقافي. وتم تنظيم برامج محو الأمية باللغة الإسبانية وبلغات الشعوب الأصليين، وتستند إلى نهج ثنائي اللغات ونهج ثقافي يشمل عدة قطاعات.

١٣ - وتستلزم سياسات العمل في الحكومة المكسيكية نماذج تدخّل إنمائية لمعالجة أسباب التمييز ضد المرأة، وتعزيز إصلاح تشريعات العمل ليكون لها منظور جنساني ولحماية المرأة من العنف والتحرش في مكان العمل. وتهدف السياسات أيضا إلى التأكد من وجود فرص متساوية للحصول على العمل، والاستقرار في الوظائف وتوفير التدريب، والحصول على مناصب رائدة لتمكين المرأة من التوفيق بين حياتها العملية وحياتها العائلية. وتم إنشاء وحدة رفيعة المستوى لتعزيز مشاريع المساواة بين الجنسين. كما تم إجراء حملات إعلامية، بما في ذلك حملة معنونة ''لتكن هناك قوانين عادلة'' تعزز تكافؤ الفرص، والأجر المتساوي مقابل عمل متساوي في القيمة، ومنع شرط إجراء فحص لمعرفة إذا كان هناك حمل. وعلى الرغم من أن معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة التي أتمت مرحلة الدراسة الثانوية والجامعية ارتفع من ٥٢ إلى ٥٨ في المائة، ما زالت هناك نسبة عالية من النساء يشغلن مناصب مرتباتها منخفضة. وفي عام ٢٠٠٦، وضع المعهد الوطني للمرأة برنامجا معتمدا اسمه ''نموذج المساواة بين الجنسين'' ويتم استخدامه في كل من القطاعين العام والخاص. وبحلول نهاية فترة ولاية الإدارة الحالية، ستكون أكثر من ١٠٠ مؤسسة تستخدم هذا النموذج.

١٤ - ومن أجل القضاء على القوالب النمطية التي تستهدف المرأة والسائدة في الثقافة الأبوية في المكسيك، وتغيير أنماط السلوك، تم إدراج مادة في قانون التعليم العام ترمي إلى ترسيخ قيم مثل المساواة بين الجنسين، وعدم التمييز، واحترام المرأة. ويتم بصفة خاصة تعزيز هذه القيم في البرامج التدريبية للمعلمين وفي الكتب المدرسية المجانية التي يتم توزيعها على جميع التلاميذ في التعليم الأساسي. وتم إجراء ٤٠ حملة إعلامية للتعريف بمفاهيم مثل كرامة العمل المترلي، والمساواة في العمل وفي المترل، وحق المرأة في أن يكون لها قرار يتعلق بعدد الأطفال والفترات التي تتراوح بين الولادات، والمساواة بين الجنسين في العلاقات الاجتماعية. وقد تم القيام بحملات أخرى للتعريف بحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة.

١٥ - وأضافت أن المكسيك بلد من بلدان المنشأ بالإضافة إلى أنها بلد من بلدان العبور للمهاجرين وكذلك بلد يستهدفه المهاجرون. وإن أكثر من نصف الأجانب غير القانونيين في الولايات المتحدة هم مكسيكيون، و ٤٤ في المائة من هؤلاء المهاجرين المكسيكيين إلى الولايات المتحدة

هم من النساء. وإذا اتبعت المكسيك نهجا شاملا فيما يتعلق بهذه الظاهرة وإذا وضعت في الاعتبار أبعادها الإنسانية والاجتماعية والنسائية، عقدت مشاورات وطنية لتطوير وتنفيذ سياسات تتمشى مع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم. وشرعت الحكومة في عدد من البرامج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات النهج الذي يستهدف المرأة، من أجل مساعدة المهاجرين. ويتم بذل الجهود لتدريب المسؤولين عن الهجرة وتوعيتهم بحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة.

١٦ - وقالت إنه يتم معالجة ظاهرة الاتجار بالأشخاص من وجهة نظر حقوق الإنسان، وإقامة العدل، والصحة العامة. وترمي الجهود المبذولة في هذا المجال إلى تحسين التنسيق بين الوكالات الحكومية المختلفة العاملة في هذا المجال. ويتم تنفيذ مشروع مكافحة الاتجار بالنساء والمراهقين والأطفال في المكسيك بالتعاون مع لجنة البلدان الأمريكية المعنية بالمرأة في منظمة البلدان الأمريكية، والمنظمة الدولية للهجرة. والوكالات المكسيكية النظيرة هي معهد الهجرة الوطنية، والمعهد الوطني للمرأة. وعلى الصعيد الثنائي، تم تعديل رسالة التفاهم بين حكومتي الولايات المتحدة والمكسيك من أجل تعزيز التفاهم لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وتم أيضا إجراء تعديلات مماثلة لمذكرة التفاهم لحماية المرأة والأطفال الذين يقعون ضحايا الاتجار بين المكسيك وغواتيمالا، فضلا عن مذكرة مماثلة مع السلفادور. وقد وقّعت المكسيك على اتفاقية الأمم المتحدة للجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال. ويجري الآن مناقشة قانون يهدف إلى تعريف الاتجار بوصفه جريمة. وقد أنشأت أمانة الأمن العام مديرية عامة للاتجار والتهريب بوصفها وحدة تابعة للشرطة الوقائية الاتحادية.

١٧ - وأقرت المكسيك بأن المساواة الرسمية بين الجنسين أمام القانون لم تترجم بعد إلى ممارسة فعلية للحق في اتباع الإجراءات القانونية السليمة والعدالة السريعة للنساء في المكسيك. ومع ذلك، تعمل الحكومة على تدريب القضاة والسلطات المسؤولة عن إنفاذ القوانين وتوعيتهم، من أجل استحداث تعميم مراعاة المنظور الجنساني في النظام بأكمله. ويتم استخدام الصكوك الدولية كأساس لاتخاذ القرارات في المحاكم. وسوف يستمر التحقيق في الإساءات التي ارتكبتها السلطات أثناء تدخل الشرطة لاستعادة النظام والقانون في أتينكو وذلك من أجل ضمان أن الأطراف المسؤولة جميعها تتلقى العقوبات المناسبة. وتم ترحيل وسجن المسؤول في قضية العلاقات الجنسية مع الأطفال، ويجري الآن محاكمته جنائيا.

١٨ - والحكومة ملتزمة بإنشاء هياكل مؤسسية تسمح بالقضاء تدريجيا على العنف الموجه ضد المرأة. وقد تم بالفعل وضع عدد من الآليات، بما في ذلك مائدة مستديرة مشتركة بين الوكالات لتنسيق الإجراءات المتخذة ضد العنف المترلي وضد المرأة، بالإضافة إلى آليات تتبعها حكومات الولايات. وتم استكمال البرنامج الوطني للحياة بدون عنف بآلية مناظرة في ١٦ ولاية. كما تم وضع نموذج شامل لمنع ومعالجة العنف المترلي والعنف الجنسي، وتستخدمه جميع الولايات.

١٩ - وتم تعزيز الهياكل الأساسية لمعالجة الضحايا بشتى الوسائل، بما في ذلك إنشاء شبكة منظمة تنظيما جيدا من الخدمات الفنية، تتألف من ٣٤ مأوى للضحايا في ٢٤ ولاية. وتقوم منظمات المجتمع المدني بإدارة أماكن الإيواء هذه. وتم إنشاء خطوط هاتفية ساخنة كذلك. وسنت ٢٨ ولاية من الولايات الـ ٣٢، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ قوانين لمنع ومعاقبة العنف المترلي. وتم إحراز تقدم كبير في الميدان التشريعي ويتمثل ذلك في قرار اتخذته محكمة

العدل العليا في البلد بالاعتراف بعدم شرعية الاغتصاب داخل الزواج.

٢٠ - وسوف يتم قريبا تحرير اقتراح لإنشاء قانون إطاري عن العنف، ومن شأن ذلك أن يسد الثغرات في القوانين المدنية والجنائية والإدارية في التشريع الحالي، ويسمح بتوحيد التشريعات والسياسات العامة. ومما يدل على التزام الحكومة الاتحادية بفتح المجال أمام الناس لتقديم شكاوى إلى المحاكم وبإقامة العدل، تم إنشاء لجنة ومكتب للمدعي العام من أجل معالجة القضايا المتعلقة بقتل النساء في سيوداد خواريز وفي كل أنحاء البلد.

٢١ - وأصبحت المرأة بصفة متزايدة معروفة كأداة للتطور والتغيير الهيكلي في كل من المجالين العام والخاص. ويمكن قياس مساهمتها لا من خلال عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب اتخاذ القرارات فحسب بل أيضا من خلال الاعتراف الاجتماعي بجهودها في ممارسة حقوقها كمواطنة. وقد تم إنشاء نظام حصص للمرأة في الإصلاح الانتخابي في عام ٢٠٠٢ مما أدى إلى زيادة عدد النساء في الفرع التشريعي الاتحادي بنسبة ٦ في المائة. وفي الانتخابات الأخيرة، كانت نسبة النساء النائبات ٢٤ في المائة، وهي نفس النسبة المحققة في الانتخابات التشريعية السابقة. وحتى الآن، لم تستخدم الصيغة القانونية إلا من أجل ضمان أن عددا أكبر من النساء يستطعن أن يرشحن أنفسهن. ويحتاج القانون إلى تعديل من أجل رفع النسبة إلى ٣٠ في المائة كحد أدنى لضمان حصول النساء على المقاعد الثلاثين المخصصة لهن.

٢٢ - وأضافت أنه بعد مرور ثلاثين سنة على المؤتمر الدولي الأول المعني بالمرأة، تم تعزيز جدول أعمال المرأة في المكسيك وذلك بفضل عدد من الآليات الشاملة والتمثيلية للحوار. وقد تم تسهيل هذا التقدم بفضل الصكوك والآليات والمؤسسات الحكومية الدولية المختلفة. والمكسيك طرف في الاتفاقيات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الاتفاقيات المتصلة بالمرأة، وهي ملتزمة بالامتثال للاتفاقيات الإقليمية الرامية إلى القضاء على اللامساواة.

٢٣ - وفي الأمم المتحدة، تشارك المكسيك بنشاط في الهيئات الرئيسية التي تهتم بشؤون المرأة، مثل لجنة وضع المرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحوث والتدريب للنهوض بالمرأة، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي البلدان الأمريكية، شاركت المكسيك في إنشاء آلية متابعة لاتفاقية بيليم دو بارا، التي تقدم لها الدعم المالي والتقني. وشاركت المكسيك أيضا بصورة نشطة في لجنة البلدان الأمريكية المعنية بالمرأة، وتترأس المؤتمر الإقليمي التاسع للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي اعتمد توافق آراء المكسيك بوصفه البرنامج النسائي للمنطقة.

٢٤ - وإذ تواصل المكسيك تعزيز ديمقراطيتها، تتوجه جميع مؤسساتها نحو ثقافة تتسم بالمساواة والتعددية والعدل. وقد أرست الحكومة الأسس اللازمة لتحقيق هدف المساواة بين الرجل والمرأة من حيث تكافؤ الفرص، والقضاء على التمييز، والعنف. وقد تم وضع المنظور الجنساني في الاعتبار عند إنشاء المؤسسات، وتنفيذ السياسات، وتخصيص الأموال، وذلك دائما من أجل إبراز حالات عدم المساواة وعلاجها. وتعترف حكومة المكسيك بالتحديات التي تواجهها وهي مستعدة للتصدي لها. وبناء عليه، فإنها ستواصل متابعة جهودها في المجالات التالية: تحسين النظام التعليمي؛ والتنسيق بين المناهج الدراسية والوظائف في سوق العمل؛ وتغيير الممارسات الثقافية من أجل ضمان التوزيع العادل للمسؤوليات المترلية؛ وإعادة هيكلة نظام المعاشات التقاعدية من أجل الاعتراف بالعمل الذي تقوم به المرأة بدون أجر

وبوظيفتها الإنجابية؛ وتنسيق التشريعات الاتحادية والمحلية وجعل التشريعات الوطنية تنسجم مع الصكوك الدولية من أجل ضمان المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز؛ وضمان إمكانية اتصال المرأة بالمحاكم من خلال حملات التوعية وإعادة الهيكلة؛ والعمل على جعل عدد أكبر من النساء يشغلن مناصب اتخاذ القرارات في كل الميادين، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

٢٥ - وأضافت أن إنشاء وتعزيز المؤسسات الرامية إلى النهوض بالمرأة هو أحد الإنجازات الرئيسية للإدارة الحالية. وقد تم تنفيذ عدد متزايد من المبادرات، والممارسات الجيدة، والمشاريع والبرامج العامة والمبتكرة، كما تم وضع إطار تشريعي لتوفير أساس لمزيد من الجهود التي يتعين أن تبذلها الإدارة القادمة. ولا تستطيع الحكومة وحدها أن تجري هذه التغييرات. ولذلك فإن المكسيك ملتزمة بتعزيز العملية الاجتماعية المتعلقة بتقاسم المسؤوليات ومشاركة المواطنين. ولا يمكن تحقيق الديمقراطية الكاملة إلى أن يتم التخلص من التمييز والفوارق بين النساء والرجال في جميع ميادين المجتمع. ويشكل الامتثال للاتفاقية أحد أولويات المكسيك.

المواد ١ إلى ٤

٢٦ - **السيد فلينتيرمان:** قال إنه يود أن يعرف كيف تستطيع الحكومة أن تتأكد من تنفيذ جميع حكومات الولايات الاتفاقية. وأشار إلى أن الحكومة في ردها على السؤال الثاني أقرت بأنه ما زالت هناك في مختلف الولايات قوانين تمييزية، وذكرت عددا من العقبات. فما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة الاتحادية للتأكد من إلغاء مثل هذه القوانين التمييزية على صعيد الولايات.

٢٧ - وأضاف أن الفقرة ٣٤٦ من التقرير تشير إلى قانون عام جديد عن المساواة بين النساء والرجال، وجاء فيها أن مزيدا من المعلومات يمكن العثور عليها في ذلك الجزء من التقرير الذي يعالج المادة ١٥ من الاتفاقية. وللأسف ليس الأمر كذلك. فيود أن يعرف إذا كان القانون العام يتضمن تعريفا للتمييز على أساس الجنس استنادا إلى المادة ١ من الاتفاقية. وما هو وضع القانون العام؟ وهل لدى الولايات سلطة سن تشريعات في هذا الميدان يمكن أن تكون أكثر تقييدية من التشريعات الاتحادية.

٢٨ - وذكرت الحكومة في ردها على السؤال السادس الوارد في قائمة المسائل والأسئلة أن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات قبل ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ كانت تستند بصفة رئيسية إلى التعاون الطوعي، ولكن بعد اعتماد القانون العام للمساواة بين النساء والرجال، أصبحت هذه العلاقة إلزامية. وإذا لم تقم الولاية بسن قانون عن المساواة بين النساء والرجال، فما هي التدابير التي يمكن أن تتخذها الحكومة الاتحادية من أجل التأكد من أن هذه الولايات تمتثل إلى الشروط الاتحادية. وما هي السلطات الممنوحة في الدستور لكي تتأكد الحكومة الاتحادية من أن حكومات البلديات تحترم التزاماتها؟

٢٩ - وسأل إذا كان لبرامج وحملات نشر المعلومات والتعليم أي آثار ملموسة، لا سيما في مجال القضاء المكسيكي. وهل كانت هناك حالات كان فيها للاتفاقية أثر أو لعبت فيها الاتفاقية دور؟

٣٠ - **السيدة دايرام:** في معرض إشارتها إلى المادة الثالثة من الاتفاقية، قالت إن اللجنة في تعليقاتها الختامية على تقرير المكسيك السابق، طلبت تقييما لسياسة المكسيك على مستويات الحكومة الثلاث ، وطلبت كذلك جدولا زمنيا لرصد وتقييم التقدم المحرز في الامتثال للاتفاقية. وتود أن تحصل أيضا على مزيد من المعلومات عن الكيفية التي يتم بها تنفيذ الاتفاقية في السياسات الاتحادية وسياسات الولايات

والبلديات. وهل تم إدراج ذلك في السياسات والخطط الرئيسية للبلد؟

٣١ - وقالت إن التقرير ذكر أن خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٦ تتضمن استراتيجية للحد من الفقر. وذكرت الخطة تسعة أهداف موضوعة في إطار البرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز. وقالت إنها تود الحصول على تفسير للعلاقة بين هذه البرامج وكيفية المساهمة في تنفيذ الاتفاقية. ويشير التقرير إلى مؤشرات جنسانية تم إدراجها في كل من خطة التنمية الوطنية واستراتيجية الحد من الفقر. فهل للمكسيك مؤشرات جنسانية على المستوى التنفيذي للسياسات فحسب أو هل هناك أهداف وغايات محددة في إطار خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر من أجل تحقيق المساواة والقضاء على التمييز، كما هو مطلوب في الاتفاقية؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يتم وضع هذه الأهداف موضع التنفيذ؟

٣٢ - وهل للبرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز خطة موازية أو أنها جزء لا يتجزأ من خطة التنمية الوطنية واستراتيجية الحد من الفقر؟ وإذا كان البرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز خطة متوازية، فما هي الحوافز المتاحة لمختلف الوزارات والقطاعات والولايات لتنفيذها؟ وهل هناك ميزانيات منفصلة؟ وما الذي يتم عمله للتأكد من أنه تعطى الأولوية للبرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز.

٣٣ - وهل يكفي القضاء على كل من التمييز المباشر وغير المباشر؟ وهل يتم التصدي للتمييز في القطاع الخاص من خلال الخطط والسياسة الإنمائية الوطنية؟ وهل يتم التعجيل في التدابير الاستثنائية المؤقتة في مجال المساواة؟ وهل يتم جمع بيانات منفصلة عن كل من الجنسين والخلفية الإثنية من أجل تقييم نتائج البرنامج بحيث تستطيع اللجنة أن تقدر إذا كان قد تم تحقيق المساواة الفعلية؟

٣٤ - وقالت إنها تود أن تعرف سبب استعمال كلمة ''التكافؤ'' بدلا من كلمة ''المساواة'' في الاتفاقات التي تم توقيعها مع الوزارات الوطنية في إطار الاتفاق الوطني للتكافؤ؟

٣٥ - وأضافت أن التقرير يذكر أن هناك آليات للنهوض بالمرأة فيما يقل عن ١٠ في المائة من البلديات، وأن هناك ٤٠ في المائة من البلديات تنظر في إمكانية اللجوء إلى هذه الآليات. وهل يتم إنشاء الآليات بصورة طوعية أو بصورة إلزامية؟ ولماذا احتاجت هذه العملية مدة طويلة؟

٣٦ - **السيدة بوبيسكو**: قالت، في معرض إشارتها إلى المادة الثالثة، إنها تود أيضا الحصول على توضيحات عن المعنى الذي تعطيه المكسيك لمفهوم التكافؤ. وتود أيضا أن تعرف كيف تستطيع المكسيك أن تتأكد من أن هناك ترابطا وانسجاما بين مختلف الآليات الجنسانية التي تم إنشاؤها على مختلف المستويات؟ وما هي الجهود التي يبذلها المعهد الوطني للمرأة في هذا الصدد؟ ويذكر التقرير أن المؤشرات الجنسانية تستخدم في وضع الميزانية. وتود الحصول على مزيد من المعلومات عن الطريقة التي يتم بها تنفيذ التوعية الجنسانية في وضع الميزانية، وما هو دور المعهد الوطني للمرأة في هذا الصدد؟ وقالت إنها تريد توضيحا لمسؤوليات اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وبالتعاون والتنسيق بين المعهد الوطني للمرأة واللجنة. فما هي وظيفة اللجنة الوطنية المعنية بتنمية السكان من الشعوب الأصلية في عملية رصد حالة النساء من السكان الأصليين؟ وما هو دور المعهد الوطني للمرأة في هذا الصدد؟ وعند إعداد البيانات الإحصائية الموزعة بحسب الجنسين، ربما يكون من المفيد تقديم مزيد من البيانات الموزعة بحسب الجنسين لمعرفة حالة النساء من السكان الأصليين.

٣٧ - وأضافت أنها تود الحصول على معلومات عن نطاق القانون العام للمساواة بين النساء والرجال، وما هي الآليات القانونية المتاحة لتنفيذ هذا القانون. وذكر التقرير أن نتائج الأهداف الرئاسية ستنشر بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وعليه تود أن تعرف إذا كان سيكون هناك تقييم في منتصف المدة عن تنفيذ هذه الأهداف ومدى فعاليتها.

٣٨ - **السيدة باتن:** سألت في معرض إشارتها إلى المادة ٤ إذا كانت الحكومة تعتزم اعتماد تدابير استثنائية خاصة للتغلب على تمثيل النساء تمثيلا ناقصا في الميادين المذكورة في التقرير. وعند قراءة التقرير، شعرت أن هناك سوء فهم لمعنى التدابير الاستثنائية المؤقتة. والواقع أن التقرير يستخدم عبارة ''التمييز الإيجابي'' بدلا من ''التدابير الاستثنائية المؤقتة''. وعلى الرغم من أن بعض التدابير المذكورة في الصفحة ٨١ من النص الانكليزي للتقرير، مثل تقديم المنح للفتيات، يمكن أن تشكل نوعا من التدابير الاستثنائية المؤقتة، إلا أن التدابير الأخرى المذكورة في الصفحات ٧٩ إلى ٨٣ ليست كذلك. ونظرا لأهمية التدابير الاستثنائية المؤقتة، بوصفها استراتيجية تهدف إلى تعجيل المساواة الفعلية بين النساء والرجال، حثت الحكومة المكسيكية على الإحاطة علما بالتوصية العامة رقم ٢٥ للجنة، التي توضح طبيعة ومعنى المادة ٤، وعلى متابعة المبادئ التوجيهية للتوصية العامة عندما تتطرق الحكومة إلى المادة ٤ (١). وينبغي للتقرير أن يشرح السبب الذي من أجله تختار المكسيك نوعا من التدابير بدلا من نوع آخر وتبرير اعتماد هذه التدابير.

٣٩ - وأضافت أنه ينبغي الإشارة إلى أهداف وغايات وجداول زمنية محددة، وشرح الخطوات التي يجري اتخاذها لتمكين المرأة من الاستفادة من هذه التدابير. وما هو عدد النساء اللاتي يتأثرن بهذه التدابير؟ وما هي الموارد التي يجري توزيعها على النساء وعددهن، وفي أي إطار زمني؟ وتود أن تعرف أيضا إذا كان البرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز هو البرنامج المسؤول عن وضع وتنفيذ ورصد وتقييم التدابير الاستثنائية المؤقتة، وإذا كانت المرأة تلعب دورا في وضع هذه البرامج. واستفسرت أيضا عما إذا كانت الحكومة تعتزم اعتماد التدابير الاستثنائية المؤقتة لصالح النساء الريفيات والنساء من السكان الأصليين. وقالت إنها توصي بشدة أن يتم توجيه التدابير الاستثنائية المؤقتة إلى النساء اللاتي يخضعن لأنواع مختلفة من التمييز، بمن فيهن الريفيات.

٤٠ - **السيدة اسبينوزا توريس** (المكسيك): قالت في ردها على السؤال المتعلق بما إذا كانت الولايات تنفذ التدابير التي تتخذها الحكومة الاتحادية، إنه يجري اقتراح عدد من القوانين الاتحادية التي يمكن أن تكون بمثابة مظلة يمكن في إطارها اعتماد قوانين الولايات. وتعمل الحكومة مع هيئات الكونجرس المحلية في الولايات الـ ٣٢ من أجل القضاء على جميع التشريعات المحلية، المدنية والجنائية منها، التي يمكن أن تخلق التمييز على أساس الجنس. والمعهد الوطني للمرأة هو الوكالة الرائدة في هذا الحوار، ويعمل بالتنسيق مع التشريعات الاتحادية والمحلية، ومع الآليات المنشأة من أجل النهوض بالمرأة على صعيد الولايات والصعيد المحلي. وقد أنشأ الدستور العلاقة الإلزامية التي تستلزم أيضا الامتثال للصكوك الدولية. وتوضح المادة ١١٥ من الدستور سلطات حكومة البلديات.

٤١ - وأضافت أنه تم في الآونة الأخيرة سن ونشر القانون العام للمساواة بين النساء والرجال، غير أن لوائح تنفيذه ما زالت في مرحلة الإعداد. وسوف يتم تنفيذ القانون بالتنسيق مع المعهد الوطني للمرأة. ويدعو القانون العام إلى إنشاء شبكة وطنية من الهياكل والطرائق والإجراءات تشارك فيها جميع المنظمات والسلطات الحكومية العاملة في مجال النهوض بالمرأة على الصعيد الاتحادي، وصعيد الولايات، والصعيد المحلي. وسوف يتم تطوير البرنامج بالتعاون مع

المعهد الوطني للمرأة الذي سيضع في الاعتبار احتياجات المؤسسات والبلديات، وخصائص التمييز في كل منطقة.

٤٢ - وأضافت أنه كان للحملات المذكورة في التقرير تأثير كبير، لا على المؤسسات المعنية فحسب بل أيضا على السكان بصفة عامة، الذين أصبحوا يدركون المسائل المتعلقة بشؤون المرأة. وترمي الحملات إلى تعزيز الامتثال للاتفاقية. وكما جاء في التقرير، تم سن عدد من القوانين المبتكرة، وتم تعديل قوانين أخرى بهدف القضاء بصورة تدريجية على جميع أنواع التمييز. وما زالت هناك مبادرات جارية في مجلس النواب وفي مجلس الشيوخ، بما في ذلك قانون عن الاتجار بالأشخاص، وقانون آخر يهدف إلى مكافحة الجريمة المنظمة.

٤٣ - وقالت في ردها على سؤال يتعلق بتقييم البرامج النسائية، إن المعهد الوطني للمرأة، بالتنسيق مع الحكومة، يدعم إنشاء أدوات قياسية لتقييم أثر المؤشرات على جميع مستويات الحكومة. وقد تم تطوير هذه الأدوات التي تتضمن المنظور الجنساني بالتعاون الوثيق مع المعهد الوطني للإحصاءات والجغرافيا وتكنولوجيا المعلومات. ويتم إصدار تقارير مرحلية مسلسلة، كما أن تأثير السياسات المناهضة للتمييز واضحة في قطاعات مثل قطاعات الصحة والعمالة والتعليم والتنمية الاجتماعية. وأدرك المعهد الوطني للمرأة أن السياسات يجب أن تكون شاملة لا قاصرة على وكالة حكومية واحدة. كما أن البرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز برنامج شامل لعدة قطاعات يستند إلى الخطط الإنمائية الوطنية، ويتم تنسيق عمله مع البرامج القطاعية والمؤسسية والاستثنائية.

٤٤ - وأضافت أن النسب المخصصة في الميزانية للمنظور الجنساني، خلال السنوات الست للحكومة الحالية، ازدادت من أقل من ٣ في المائة إلى أكثر من ٢٤ في المائة. ولا تستهدف الكثير من هذه الميزانيات بصورة محددة البرامج النسائية، ولكنها تعزز السياسات الشاملة لعدة قطاعات ترمي إلى استحداث تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٤٥ - وفيما يتعلق بالتدابير الاستثنائية المؤقتة التي تهدف إلى تحقيق المساواة، قالت إن المكسيك تنفذ التمييز الإيجابي الذي كان له بالفعل تأثير حقيقي على القضاء على التمييز وتحديث المساواة في بلد كبير ومعقد مثل المكسيك، تأخر في تحقيقها. وأضافت أن البيانات الموزعة بحسب الجنسين متوفرة بصورة متزايدة في مختلف المجالات. وإن الاتفاق الوطني للإنصاف هو إحدى الآليات التي وضعتها الحكومة الحالية من أجل جعل جميع الوزارات والإدارات في الحكومة الاتحادية تشارك في الجهود المبذولة لتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة. وإن كلمة ''تكافؤ'' مستخدمة لأن التكافؤ يمثل خطوة نحو تحقيق المساواة. والمساواة هو الهدف النهائي، ولكن يتعين في البداية إيجاد الظروف المنصفة التي تمكّن المرأة من استخدام جميع إمكانياتها.

٤٦ - ولدى جميع الوكالات الاتحادية في الوقت الراهن آليات للنهوض بالمرأة تنفذ بالتنسيق مع وكالات الولايات. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء معاهد بلدية في ما يقرب من ١٠ في المائة من البلديات (٢٣٠ مما مجموعه أكثر من ٢ ٤٠٠ بلدية في جميع أنحاء البلد). وتعمل جميع مستويات الحكومة من أجل تنفيذ التزاماتها المحددة بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة، والتأكد من أن المعاهد النسائية تظل تعمل في إطار الحكومات المقبلة. ويتمثل الهدف في إنشاء هذه الآليات في ما لا يقل عن نصف البلديات. وقالت إنها تدرك أنه يتم إحراز تقدم بصورة بطيئة، ولكن الحكومة تحاول تشجيع البلديات على إنشاء وتعزيز عدد أكبر من وكالات النهوض بالمرأة.

٤٧ - وقالت إن رئيسات الوكالات النسائية يجتمعن بصورة منتظمة. ففي السنوات الست، عقد المعهد الوطني للمرأة ومعاهد الولايات ١٣ اجتماعا تنسيقيا. وقد يبدو أن هناك تشتتا، ولكن في الواقع هناك شبكة حكومية للوكالات تعمل من أجل النهوض بالمرأة. وسوف يصبح تنفيذ القانون العام لتكافؤ الفرص بين النساء والرجال إلزاميا في كل أنحاء الحكومة الاتحادية، وفي الولايات وعلى صعيد البلديات كذلك. واللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان مسؤولة عن رصد ومتابعة السياسات الوطنية في مجال المساواة.

٤٨ - وقالت إن المعهد الوطني للمرأة يطبق منهجية في جمع البيانات، تقوم على أساسها جميع الوكالات الحكومية، على جميع المستويات بتقديم المعلومات استنادا إلى مؤشرات جنسانية، مما يعطي لمن يطلع على هذه الإحصاءات صورة واضحة عن الوضع المتعلق بالمساواة بين النساء والرجال. وقد سلطت الدراسة الاستقصائية الوطنية عن العنف الضوء على مشكلة العنف على صعيد الولايات، وتم استخدام هذه الدراسة في وضع سياسات عامة في هذا المجال. وسوف تتضمن خطط عام ٢٠٠٧ مخصصات في الميزانية من أجل تنفيذ قانون المساواة.

٤٩ - وعملا بالمادة ٢٢ من القانون العام للمساواة بين النساء والرجال، تعتبر اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان مسؤولة عن رصد تنفيذ قانون المساواة. ويسمح القانون العام أيضا بتطوير نظام للمعلومات يظهر الوضع المتعلق بالمساواة وأثر السياسات العامة في هذا الصدد.

٥٠ - وفي إطار الجهود المبذولة لتحقيق مشاركة أكبر للنساء في الحياة العامة، تم اعتماد تدابير استثنائية مؤقتة عن طريق القانون الانتخابي. وحتى الآن، تحسنت فرص اتصال النساء بالفرع التشريعي من حيث تقديم المرشحات، لا من حيث شغل مقاعد في الكونجرس. ولا تمثل النساء إلا ٢٤ في المائة من النواب في مجلس النواب. ويتم اقتراح إدخال تعديلات على التشريع الانتخابي من أجل ضمان تمثيل المرأة لا على صعيد المرشحات فحسب بل أيضا على صعيد شغل المقاعد في مجلس النواب.

٥١ - وأضافت أنها تدرك أن الإجراءات التي ذكرتها السيدة باتن لا تعتبر تدابير استثنائية مؤقتة، ولكنها ترسي الأسس اللازمة للتغلب على القوالب النمطية الثقافية، والتقاليد الأبوية، التي تميز بها المجتمع المكسيكي. وقد استمعت الحكومة إلى توصيات اللجنة، وهي تعمل على وضع إجراءات إيجابية باستخدام المؤشرات الموزعة بحسب الجنسين، وحملات الإعلام العامة والحلقات التدريبية وبرامج توعية المسؤولين في الحكومة الاتحادية وعلى صعيد الولايات والصعيد المحلي، بما في ذلك الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة. ويجري أيضا تنظيم حلقات تدريبية لزيادة الوعي بأهمية الالتزام بالاتفاقية في قرارات المحاكم وفي السياسات العامة.

٥٢ - وقد تبين أن تقييم البرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز كان مفيدا للغاية، بما أنه يستخدم كمؤشر في إعداد الميزانيات في مختلف الإدارات في الحكومة الاتحادية، وتقييم التقدم المحرز في كل إدارة.

٥٣ - **السيدة مارتن دو لا روزا** (المكسيك): قال إنه يتم القيام بعملية التخطيط، بموجب النظام الاتحادي، بالتنسيق مع الولايات والبلديات، على أن توضع في الاعتبار ضرورة التناسق بين الخطط الموضوعة على مختلف المستويات. ويدعو النظام الاتحادي إلى الاستقلال الذاتي للبلديات من ناحية وإلى إشراف اتحادي من ناحية أخرى. وينص التشريع الاتحادي على وجود عملية تخطيط ديمقراطية وتشاركية، تتضمن المشاورات مع المجتمع بصفة عامة فضلا عن القطاعات

المحددة. وتلعب أيضا الأحزاب السياسية دورا هاما في المجتمع المكسيكي ومن ثم في المشاورات التخطيطية.

٥٤ - وأضاف أن أمانة التنمية الاجتماعية المسؤولة عن تنفيذ الحد من الفقر، تضع دائما في الاعتبار ضرورة التناسق والتنسيق بين مختلف مستويات الحكومة. ويركز برنامج تكافؤ الفرص على دور ومركز المرأة. وتتضمن قاعدة بيانات الأمانة معلومات عن كل من المستفيدين من النساء والرجال، ويتم رصد كل برنامج للتأكد من أنه لا يتم تحقيق المساواة بين النساء والرجال فحسب بل أيضا في معرفة الأولويات التي تهم المرأة.

٥٥ - وأضاف أن برنامج الموئل الذي تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٣ جاء نتيجة تجربة رائدة تم الاضطلاع بها بفضل اعتمادات أذن بها الكونجرس. ويستهدف البرنامج النساء العاملات اللاتي على رأس الأسر المعيشية. ويقدم برنامج الموئل الفرص والأمن للنساء المعرضات للخطر بسبب مناخ العنف الذي يعشن فيه. ولا تضطلع بهذه البرامج الحكومة الاتحادية وحدها بل أيضا في سياق اتفاقات مع الولايات والحكومات المحلية، مع التأكيد بصفة خاصة على مكافحة الفقر في المدن. وبرنامج الموئل موضوع بصفة خاصة من أجل التصدي لمشكلة الفقر في المدن الكبيرة.

٥٦ - وتهدف استراتيجية القضاء على الفقر إلى تقديم الدعم للأسر الفقيرة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بالموئل، يتم إيلاء اهتمام خاص بسيوداد خواريز. وقد تم تخصيص موارد إضافية بلغت ٣٦ مليون بيسوس خلال السنوات القليلة الماضية، كما تم تخصيص اعتمادات لـ ٥٣ منظمة من منظمات المجتمع المدني العاملة بين السكان المعرضين للخطر. وبموجب القانون، ينبغي تخصيص ٢٠ في المائة من ميزانية برنامج الموئل للبرامج الاجتماعية التي تستفيد منها المرأة.

٥٧ - وخلال عام ٢٠٠٦، خصصت لجنة المساواة بين الجنسين التابعة لمجلس النواب حوالي ١٠٠ مليون بيسوس للمعهد الوطني للتنمية الاجتماعية. وتستخدم الوكالات الحكومية هذه الأموال من أجل وضع تشريعات تنص على توفير حماية خاصة للمرأة. ولا يكفي مجرد تطوير المؤسسات المحلية، بل يجب وضع إطار قانوني جديد في هذا الصدد. ويعمل المعهد أيضا مع حكومات البلديات من أجل إيجاد طرق مبتكرة لمساعدة المرأة العاملة، وذلك من خلال توفير الرعاية للأطفال في فترة ما قبل المدرسة، ومن خلال تمكينها من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية. ويتم إيلاء اهتمام خاص بالبرامج الإنجابية وبرامج الصحة العامة في كل من المناطق الريفية والحضرية. وأصبحت الآن قواعد البيانات الموزعة بحسب الجنسين التي وضعتها أمانة التنمية الاجتماعية متاحة على شبكة الإنترنت، ويتم تحيين المعلومات بصورة منتظمة.

٥٨ - **السيدة غالفيز** (المكسيك): قالت إنها تنتمي إلى المجموعة الإثنية نيانيهو، وقد عانت من ثلاثة أنواع من التمييز، وهذا هو نصيب المرأة التي تنتمي إلى الشعوب الأصلية. وهناك ٦٢ أقلية إثنية أصلية في المكسيك، ولذلك فإن تطوير سياسات عامة عملية معقدة للغاية، لأن لدى مختلف المجموعات الإثنية قيما ثقافية مختلفة، لا سيما في مجال الصحة الجنسية والصحة الإنجابية.

٥٩ - وأضافت أن كل جانب من جوانب عمل اللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية تنطوي على عمل إيجابي، نظرا لأن الشعوب الأصلية هم أكثر الفئات فقرا في البلد. وكان يتعين على اللجنة التي لم يتم إنشاؤها إلا منذ ثلاث سنوات، أن تطور سياسات استراتيجية وعملية معا. وتتمثل أحد أهم الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها اللجنة في تنفيذ التنسيق بين المؤسسات. وقد تم توسيع شبكة الطرق، وتوسيع نطاق تغطية الشبكة الكهربائية ومياه الشرب النظيفة، وذلك بفضل جهود اللجنة والوكالات والمرافق

المعنية. وازداد عدد الأسر المستفيدة من برنامج تكافؤ الفرص من ٥٠٠ ٠٠٠ إلى ١,١ مليون. كما ازداد عدد ذهاب الأطفال الذين يبلغ عمرهم خمس سنوات إلى المدارس من ٦١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٩ في المائة في عام ٢٠٠٦. وحسّن برنامج تكافؤ الفرص الاحتفاظ بالفتيات من الشعوب الأصلية في المدارس. كما أن المنح التي يقدمها البرنامج إلى البنات أعلى من تلك المنح المقدمة إلى البنين. وتم تكييف برامج الصحة الجنسية والصحة الإنجابية لتتسق مع مختلف الثقافات والمجموعات الإثنية، وتم إنشاؤها بالتنسيق مع أمانة الهيئة الصحية. ويتم تنفيذ هذه البرامج بالتنسيق مع المعاهد النسائية في الولايات والبلديات.

٦٠ - وتم أيضا تنسيق برنامج القضاء على العنف الذي يستهدف النساء من الشعوب الأصلية بالتنسيق مع المعاهد النسائية. ومما يثير قلقا كبيرا لدى اللجنة مسألة الممارسات والعادات التقليدية في مجتمعات الشعوب الأصلية. فكان يتم إيجاد أعذار للتمييز الذي تعاني منه النساء من الشعوب الأصلية في مجتمعاتهن المحلية بسبب الممارسات والعادات التقليدية. وتقوم اللجنة برعاية البرامج الإنتاجية للنساء من الشعوب الأصلية. وفي الوقت الراهن، هناك حوالي ١٠٠ ٠٠٠ امرأة من الشعوب الأصلية يشاركن في هذه البرامج التي يوجد على رأسها امرأة تتحدث بلغتهن. وأعطت هذه الأنشطة للنساء الشعور بقوة تمكينية.

المادتان ٥ و ٦

٦١ - **السيدة تافاريس دا سيلفا:** قالت مشيرة إلى المادة ٥ إنها قلقة بسبب الحالة في سيوداد خواريز، وتود أن تعرف بصفة خاصة سبب عدم وجود نتائج واضحة عن الأعداد المعنية على الرغم من الاستثمارات الهائلة من حيث الموارد السياسية والتقنية. وعلى الرغم من أن هناك حالات تم فيها قتل النساء في ولايات أخرى، إلا أن نمط العنف الموجه ضد النساء في سيوداد خواريز مزعج بصفة خاصة. ومن الأمور المروعة أن هذه الجرائم يرتكبها أفراد من الشرطة والجيش. وتتجاوز بعض هذه الحالات العنف المترلي، مثل تلك الحالات التي وقعت في سان سلفادور أتينكو في أيار/مايو ٢٠٠٦. وأشارت إلى ولاية النائب العام التي تتجاوز سيوداد خواريز، وأعربت عن الأمل في أن المدعي العام الخاص سيتمكن من أن يتخذ إجراءات فعالة لمنع وقوع هذا العنف الواسع النطاق ومعاقبة المسؤولين عنه.

٦٢ - وتساءلت ما هي بالضبط ولاية المدعي الخاص الجديد. وهل يستطيع المدعي الخاص أن يحقق في الحالات التي تقع عادة ضمن اختصاص الولاية؟ وما هي السلطات التي لدى المدعي الخاص لمعالجة حالات انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة؟ وما الذي يستطيع أن يحققه المدعي الخاص في الحالات التي وقعت في سيوداد خواريز، بخلاف تحليل الحالة واستعراض الملفات؟ وما الذي تعتزم الحكومة الاتحادية أن تفعله لوضع حد للإفلات من العقاب، ووقف الجرائم ومعالجة أسبابها الجوهرية؟

٦٣ - وقالت إنها تود أن تعرف السبب الذي من أجله ينظر مكتب المدعي العام إلى جرائم العنف الجنسي على أنها الجرائم الوحيدة التي تدخل في نطاق الجرائم الموجهة ضد المرأة وينظر إلى الأنواع الأخرى من الجرائم على أنها تقع ضمن فئة العنف الاجتماعي. وهل من الصحيح أن التقرير الأخير المقدم في شباط/فبراير ٢٠٠٦ ذكر أن التحقيق في حالات الاختفاء في سيوداد خواريز لا يمكن القيام بها إلى أن يتم التأكد من حدوث جريمة؟ ألا يكفي أن يكون الاختفاء قد حدث في سيوداد خواريز؟ وما هو السبب الذي من أجله تم إعادة ٣١ مليون بيسوس من الصندوق الاستئماني لتعويض أسر الضحايا إلى الخزينة الاتحادية لأسباب بيروقراطية؟ أليست هناك طرق لتجنب الأخطاء البيروقراطية لكي لا تسبب مزيدا من الضرر لأسر الضحايا؟ وهل من

الصحيح أن صندوق دعم أسر الضحايا يشترط من النساء أن يوقعن وثيقة توافق فيها على سحب التحقيق في صحة الجرائم؟ وما هي التدابير التي يتم اتخاذها لمعالجة جميع حالات العنف الأخرى في أجزاء أخرى من البلد؟

٦٤ - **السيدة جبر**: لاحظت أن المكسيك في ردها على السؤالين رقم ١٧ و ١٨، ذكرت أن إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض شغل المرأة مناصب أعلى تتمثل في وجود الثقافة التمييزية. وقد تم الاضطلاع بمختلف البرامج والدراسات لمعالجة هذه الحالة غير أنه لم يكن ذلك كافيا على ما يبدو، ولذلك فإنها تود معرفة السبب. وما هو سبب استمرار القوالب النمطية والتصورات السلبية في التأثير على ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة، لا سيما العنف المترلي؟ وهل الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال تضع في الاعتبار الصورة العامة، أو أنها مجرد برامج منعزلة في مختلف الولايات؟ وهل هناك جهود مبذولة لتحسين التعليم العام وتنفيذه في كل أنحاء البلد، بما في ذلك المناطق الريفية ومناطق السكان الأصليين.

٦٥ - وأضافت أن رد المكسيك على السؤال رقم ٨ غير كافٍ. وتود الحصول على رد كامل وشامل عن موضوع تقييم مبادرات القضاء على القوالب النمطية.

٦٦ - **السيدة أروشا**: قالت إنها تشارك السيدة تافاريس دا سيلفا والسيدة جبر فيما أعربتا عنه من قلق بسبب العنف الموجه ضد المرأة في سيوداد خواريز. وتود بصفة خاصة أن تعرف أسباب تأخير اختتام التحقيقات التي بدأت في عام ٢٠٠٣. وهل يتوقع مزيد من التأخير؟ وهل هناك عوامل تفسر عدم التوصل إلى نتائج فيما يتعلق بإقامة العدل للضحايا وأفراد الأسر، وبطء عملية منح التعويضات ومعاقبة المسؤولين؟ ومن الأهمية بمكان ألا يحاكم المسؤولون فحسب، بل أيضا جميع الآخرين الذين شاركوا في ذلك. وما هي الآليات والتدابير التي تم اعتمادها لمعالجة الحالة؟ وما هي الهيئات التي تقيم العملية، وهل يتم تقييمها بصورة منتظمة؟ وما هي البرامج التي اعتمدها البلد؟ وهل هناك مساءلة وتقييم للتدابير المتخذة، وما مدى تطبيقها؟

٦٧ - وفيما يتعلق بمسألة لا مركزية الموارد على صعيد الولايات، قالت إنها تود أن تعرف ما هي الموارد المخصصة لمعالجة حالات العنف. وفي ولاية شيهواهوا وسيوداد خواريز مثلا هل لا مركزية الموارد قائمة، على الصعيد الاقتصادي والبشري، لمعالجة المسألة؟ وتود الحصول على مزيد من المعلومات عن التدابير المتخذة لمعالجة الحالة في سان سلفادور أتينكو، وما أثر هذه التدابير. وهل هناك منهجية متبعة لمنع مثل هذه الحالات في المستقبل وللتصدي لها؟

٦٨ - وفيما يتعلق بمسألة الاتجار بالنساء، قالت إنها تود أن تعرف الدور الذي تقوم به الولايات في المشروع الذي يتم الاضطلاع به بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة البلدان الأمريكية. وهل هناك تدريب وموارد مقدمة في هذا الصدد؟ وهل للبرنامج تأثير على الاتجار الداخلي بالنساء، لا سيما بالنسبة للعاملات والداعرات؟

٦٩ - **السيدة شن**: طلبت في معرض إشارتها للمادة ٦ معلومات عن أثر برامج المكسيك لمكافحة الاتجار بالمرأة. وهل انخفض الاتجار خلال السنوات؟ وما هي عدد حالات الاتجار التي تم اكتشافها؟ وما هو عدد المتاجرين الذين تم القبض عليهم، وهل تم محاكمتهم؟ وكم عدد ضحايا الاتجار؟

٧٠ - وهل هناك جدول زمني للإجراءات التي يتخذها الكونجرس لسن تشريع ضد الاتجار بالنساء؟ وما هي الخطط التي تضعها الحكومة الاتحادية لتنفيذ القانون في جميع الولايات الـ ٣٢؟ وأشارت إلى أن ١٣ ولاية عرّفت الاتجار بالأشخاص على أنه جريمة، مما يعني أن الولايات الباقية لم

تعرفه بهذا الشكل. وما الذي سيحدث إذا ارتكب أحد المتاجرين جريمة في ولاية ثم هرب إلى ولاية أخرى لا تعاقب الاتجار؟ وأعربت عن القلق لا بشأن الاتجار الدولي فحسب بل أيضا بشأن الاتجار الداخلي. وقالت إنها تود الحصول على مزيد من المعلومات عن الطريقة التي يعمل بها المدعون العامون على صعيد الاتحاد وعلى صعيد الولايات معا في قضايا الاتجار. وقالت إنها تود أيضا الحصول على مزيد من المعلومات عن نوع المساعدة والحماية المقدمة إلى الضحايا. وكيف يتم التعرف على الضحايا وكيف تشجعهم السلطات على التعاون مع الشرطة بحيث يمكن القبض على المتاجرين.

٧١ - وأعربت عن ذعرها بسبب مدى الاتجار بالأطفال وما يتم القيام به لاستغلالهم جنسيا. وهل هناك قائمة بهؤلاء الذين يستغلونهم جنسيا؟ وما هي التدابير التي تم اتخاذها لمكافحة استغلال الأطفال في المواد الإباحية؟ وفيما يتعلق باستغلال الأطفال في الدعارة، تود أن تعرف عدد القوادين أو سماسرة الدعارة الذين تم القبض عليهم أو محاكمتهم كل سنة، وهل تم اكتشاف اتجاه معين على مدى الزمن؟ ولماذا لم يتم معاقبة المترددين على الداعرات.

٧٢ - **السيدة اسبينوزا توريس** (المكسيك): قالت، في معرض إشارتها إلى المسائل المتعلقة بالقوالب النمطية، إن الحالة تتحسن نظرا لأن الناس أصبحوا أكثر وعيا بالمشكلة. وللبرامج التي تستهدف الأسر والتلاميذ أثر على الجيل الشاب. وتبذل الحكومة قصارى جهدها في مجال حقوق الإنسان لا سيما حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. وقد تم إنشاء مكتب ميداني لمفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في المكسيك. ويتم تنظيم برامج وحلقات تدريبية للقضاء على القوالب النمطية والتمييز الذي يستهدف المرأة والذي يؤدي إلى العنف الموجه ضدها.

٧٣ - وردا على الأسئلة المتعلقة بالحالة في سيوداد خواريز، قالت إن الحكومة تتخذ التدابير اللازمة لمعالجة مشكلة العنف الذي يستهدف النساء لا في سيوداد خواريز فحسب بل أيضا في كل أنحاء البلد. وتشمل الميزانية الحالية ثلاثة ملايين بيسوس، وهو ما يعادل ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لكل وكالة تعمل في مجال مكافحة العنف. وتم أيضا تخصيص موارد لإجراء دراسات تشخيصية عن حالة العنف، ولدى الوكالات والولايات برامجها الخاصة في هذا المجال.

٧٤ - وفيما يتعلق بمسألة الاتجار، قالت إنه من السابق لأوانه تقديم إحصاءات عن أثر التدابير المناهضة للاتجار. وتقوم مختلف الوكالات المعنية بتنسيق جهودها. وتعتبر ٢٢ ولاية مما مجموعه ٣٢ ولاية الاتجار جريمة ولديها برامج لمساعدة الضحايا.

٧٥ - **السيدة مورفين** (المكسيك): قالت إنها كانت مفوضة مكتب منع العنف الموجه ضد المرأة والقضاء عليه في سيوداد خواريز. وأعرب مكتبها عن عدم موافقته على بعض القرارات التي اتخذها مكتب وزير العدل، كما هو الحال بالنسبة لصندوق أسر الضحايا. ومن المشجع أن الحالة قد تم الاعتراف بها، وأنه يتم تخصيص الأموال من أجل تلبية الاحتياجات الفورية للأسر.

٧٦ - وأضافت أن تمتع المدعي الخاص باختصاصات على الصعيد الوطني وأن تنفيذحكومة ولاية شيهواهوا إصلاحات بعيدة الأثر دلائل إيجابية. وقد قامت الولاية بتقديم رد شامل على الحالة مسترشدة بمبدأ الحقيقة والعدالة. وتم وضع سياسات عامة بالتشاور الوثيق مع المجتمع المدني. وإن تعيينها مفوضة وتعيين المدعي الخاص جاء نتيجة الحملة التي اضطلعت بها أمهات الضحايا والمجتمع المدني، واستجابة للمنظمات الوطنية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

٧٧ - وأضافت أن فريقا من الأنتروبولوجيين الجنائيين من الأرجنتين جاءوا إلى سيوداد خواريز للمساعدة على التعرف على بقايا النساء المقتولات. ولم تعد أسر الضحايا تتعرض للمضايقات. وبفضل التعاون بين المدعين الاتحاديين والمحليين، أعيد فتح قضايا أربعة أفراد كانت قد وجهت إليهم تهمة التعذيب ثم أطلق سراحهم. ولم يتم البت بعد في هذه القضايا. وكان قد تم قتل ٤٠٠ امرأة بحلول آذار/مارس ٢٠٠٦. وتم إدانة ١٧٧ شخصا وتم سجنهم، وهناك كثير من القضايا الأخرى جارية.

٧٨ - وتستعرض الهيئة التشريعية في ولاية شيهواهوا التشريعات ذات الصلة لجعلها تنسجم مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة والفتيات. ولدى قوات الشرطة في سيوداد خواريز الآن بروتوكول للاستجابة على الفور عندما يتم الإبلاغ عن اختفاء النساء أو الفتيات. وتنظر الهيئة التشريعية الاتحادية في تعريف قتل النساء بوصفه جريمة منفصلة. وإن نموذج التدخل المطبق في سيوداد خواريز وفي ولاية شيهواهوا أصبح مثلا يُقتدى به في بلدان أخرى في كل أنحاء أمريكا اللاتينية.

٧٩ - **السيدة بيريز دوارتي** (المكسيك): أوضحت أنه تم تعيينها مدعية عامة للتحقيق في الجرائم التي تنطوي على العنف الموجه ضد المرأة في المكسيك. ولدى مكتبها سلطة محاكمة وسجن الأشخاص الذين يرتكبون أعمال عنف، وأي أنواع من العنف ضد النساء. ولديها أيضا سلطة تنسيق عملها مع مكاتب المدعين المحليين. ويُطبق مكتبها المبادئ التوجيهية الدولية التي وضعتها آلية المتابعة لاتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله. وتستطيع دعم عمل المدعين المحليين وتوفير المعلومات الاستخبارية إليهم بالإضافة إلى الخبرة. وبالتعاون مع الجامعة المستقلة الوطنية في المكسيك، قام موظفوها بإعداد دورة دراسية متخصصة على صعيد الجامعات للمدعين المحليين والخبراء بهدف تحسين مهاراتهم وقدرتهم على معالجة حالات العنف ضد المرأة.

٨٠ - وأضافت أن مكتب المدعي الخاص استطاع منذ إنشائه في شباط/فبراير ٢٠٠٦ العثور على كثير من الفتيات والنساء اللاتي تم الإبلاغ عن اختفائهن خلال هذه الفترة وإعادتهن إلى منازلهن. وفيما يتعلق بالحالات الأولى، بما في ذلك أكثر الحالات المعروفة في سيوداد خواريز، تم الإبلاغ عن اختفاء ثلاث نساء بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ وتم العثور عليهن وهن على قيد الحياة. وربما لا يبدو ذلك إنجازا هائلا، ولكن الجهود المبذولة للبحث عنهن تمثل نهجا جديدا في التحقيق في هذه الحالات. وقد تم اعتبار ١٧٧ من الرسميين في سيوداد خواريز مسؤولين عن الإهمال في إقامة العدل، غير أنه تم الإفراج عنهم بسبب تقادم الجرائم. وفي هذا الصدد، يقوم مكتبها، بالتنسيق مع المدعين المحليين والمسؤولين الحكوميين، بإعداد طلب للحصول على فتوى قانونية يتم تقديمها إلى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وعندما يتلقى مكتبها رد محكمة البلدان الأمريكية، سيوجه طلبا إلى محكمة العدل العليا في البلد لكي تقدم رأيها في أثر الفتوى القانونية.

٨١ - وتقوم، بالتنسيق مع المدعي المحلي بإجراء تحقيق أولي في الأحداث التي وقعت في سان سلفادور أتينكو. وتقوم أيضا بالرد على الشكاوى المباشرة الواردة من النساء اللاتي عانين من العنف. ولم تتدخل مباشرة في قضية كاستانيوس لأن المدعي المحلي يحقق فيها، ولكن مكتبها يقدم الدعم في شكل الخبرة والمعلومات الاستخبارية. وبالنسبة لقضية ليديا كاشو، تم البدء في التحقيقات الأولية ردا على شكوى مباشرة. وأجرت أيضا المحكمة العليا تحقيقا وسوف يتم نشر نتائج هذا التحقيق قريبا.

٨٢ - **السيد لوغو** (المكسيك): قال، موضحا أنه كان المدير العام للاتجار والتهريب في الشرطة الوقائية الاتحادية، إن هناك كثيرا من المعلومات الخاطئة تتردد عن الأحداث التي وقعت في سان سلفادور أتينكو وتيخكوكو. وينطوي الصراع في أتينكو على خلاف بين بائعي الورود والسلطات. وإن الجبهة الشعبية للدفاع عن البلد منظمة راديكالية تخلق البلبلة وأصبحت معروفة بسبب أعمال العنف التي ترتكبها. وفي ٣ و ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، تصرف بائعو الورود بصورة غير قانونية، وتدخلت الشرطة وسلطات الولاية. وأصبحت الحالة معقدة عندما قام مئات من الأشخاص المسلحين بالسواطير وبالأسلحة الأخرى، بما في ذلك المدافع المصنوعة محليا بقطع طريق اتحادي واختطاف أفراد من الشرطة وضربهم. وقد تم طلب المساعدة، وانتشرت الشرطة وقامت بعمليات لمنع وقوع الفظائع. وحتى ذلك الوقت، كان ضحايا الفظائع أفرادا من قوات الشرطة الاتحادية وضباط الأمن في الولاية. ومع ذلك، تم اتخاذ تدابير ملموسة، بما في ذلك التحقيقات الأولية التي أشار إليها المدعي الخاص. وفي ٤ آب/أغسطس، قبضت سلطات الولاية على أحد أفراد الشرطة الذي تعدى جنسيا على بعض النساء.

٨٣ - وأضاف أن مسألة الاتجار كانت على جدول أعمال الحكومة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، عندما أصدر اجتماع أمني وطني تعليمات إلى أمانة وزارة الداخلية، وأمانة وكالات الأمن العام والوكالات الأخرى بمكافحة الاتجار بالأشخاص. ومع مرور الوقت، وضعت السلطات منهجية لمعالجة حلقات الجريمة المنظمة المتورطة في أعمال الاتجار. وما زالت هناك بعض الثغرات في تشريع مكافحة الاتجار. ويقوم مجلس النواب باستعراض قانون منع ومكافحة ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وهو القانون الذي وافق عليه مجلس الشيوخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ومع ذلك، يغطي التشريع الاتحادي ١٥٠ جريمة من الجرائم المتصلة بالاتجار بطريقة أو بأخرى. ويستطيع بالفعل المدعون في الولايات معالجة قضايا الاتجار.

٨٤ - **السيد تريفينيو** (المكسيك): قال، في معرض إشارته إلى سؤال السيدة أروشا، إن معهد الهجرة الوطني يعمل بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة من أجل وضع إجراءات من شأنها أن تساعد ضحايا الاتجار من النساء. وتتضمن الإجراءات توفير المساعدة القانونية فيما يتصل بالتحقيقات التي يجريها مكتب وزارة العدل.

٨٥ - وفي عام ٢٠٠٤، نظّم معهد الهجرة الوطني والمعهد الوطني للمرأة حدثا عاما للتعريف بمشروع الاتجار بالنساء والمراهقين والأطفال في البلدان الأمريكية. ويرمي المشروع إلى توفير المعلومات المتعلقة بالاتجار إلى المسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمجتمع المدني والسكان المعرضين للخطر لا سيما الأطفال والنساء والمهاجرون. وخلال أسبوعين، نشر معهد الهجرة تقارير عن الحالة في الحدود الشمالية والجنوبية للمكسيك. وتتعاون أيضا لجنة البلدان الأمريكية المعنية بالنساء التابعة لمنظمة البلدان الأمريكية، والمنظمة الدولية للهجرة في المشروع. والمنظمات الوطنية المقابلة في المكسيك هي معهد الهجرة الوطني، والمعهد الوطني للمرأة، فضلا عن الوكالات الاتحادية ذات الصلة ووكالات الولايات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الجماهيرية.

٨٦ - وأنشأ معهد الهجرة الوطني فئة خاصة من التأشيرات، وهي تأشيرات الزائرين غير المهاجرين، ويحق لحامل هذه التأشيرات البقاء في البلد بصورة قانونية، بينما يتم النظر في قضيته أو قضيتها. ويتم عادة منح هذه التأشيرات لمدة سنة ويمكن تجديدها إذا لم يتم البت في قضيتهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.